

تحرك عاجل

توجيه تهمة جديدة إلى سجين رأي

يمضي سجين الرأي ثنائي الجنسية البحرينية والدنماركية عبد الهادي الخواجة حكمًا بالسجن مدى الحياة، بسبب قيادة تظاهرات سلمية خلال الانتفاضة الشعبية في عام 2011 بالبحرين. ويواجه الآن عددًا من المحاكمات المنفصلة، لاتهامه بكسر كرسي من البلاستيك وإهانة ضابط شرطة. يجب إسقاط جميع التهم الموجهة إلى عبد الهادي الخواجة، إذ أن الدعاوى الجديدة المُقامة ضده تزيد من فداحة سجنه الجائر بسبب الممارسة السلمية لحقوقه الإنسانية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدموا نموذج الرسالة أدناه.

ولي العهد ورئيس الوزراء، سمو الشيخ سلمان بن حمد

ديوان ولي العهد

صندوق بريد رقم 29091

الرفاع - البحرين

البريد الإلكتروني (عبر استمارة الاتصال): <http://www.crownprince.bh/ar/contact>

تويتر: @BahrainCPnews و @BahrainPMO

سمو الشيخ،

تحية طيبة وبعد...

عبد الهادي الخواجة هو مواطن ثنائي الجنسية البحرينية والدنماركية أُدين وحُكِم عليه بالسجن مدى الحياة بعد محاكمة جائرة، وذلك بسبب دوره في قيادة التظاهرات السلمية التي دعت إلى الإصلاح السياسي بالبحرين في فبراير/شباط 2011. وفي بداية فترة احتجازه، تعرّض الخواجة للتعذيب وأُصيب بكسور في عدة مواضع من فكه. وعلى الرغم من إجرائه للعديد من العمليات الجراحية، لا يزال يعاني من آلام مزمنة وتتطلب حالته تدخلاً جراحياً آخر؛ إذ أن فكه لم يلتئم بشكل جيد.

وفي مكاملة هاتفية في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أخبر الخواجة بناته أنه يواجه عدداً من المحاكمات الجديدة المنفصلة. فبدأت في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 محاكمته بدون حضوره أمام المحكمة الصغرى الجنائية الثانية، لكسره كرسي من البلاستيك في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وتوجيهه إهانة لفظية إلى ضابط شرطة في سجن جو، كما زُعم، بعدما مُنع من إجراء مكالمات هاتفية مع بناته اللواتي يعشن في الخارج. وأرجئ موعد جلسة الاستماع الثانية المقررة في 16 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 28 نوفمبر/تشرين الثاني، إذ طُلب من الخواجة، الذي أراد حضور الجلسة، توقيع توكيل رسمي ليتمكن من الحضور. ومع هذا، حاول ضابط مسؤول في السجن، خلال انتظار الخواجة للقيام بذلك، الضغط عليه وتهديده كي يُصوِّره وهو يعلن رفضه حضور الجلسة، لكن الخواجة رفض وكرر تأكيده في الفيديو على رغبته في حضور الجلسة. ثم أُعيد إلى زنزانته. وبدأت محاكمته الثانية في 21 نوفمبر/تشرين الثاني، بتهمة إهانة موظف عام. وتأتي الدعوى على خلفية واقعة في 30 مارس/آذار 2022، حينما تظاهر الخواجة احتجاجاً على اتفاق التطبيع مع إسرائيل (اتفاق السلام الإبراهيمي)، ورفض التحدُّث إلى ضابط بالسجن، واصفاً إياه بأنه شخص سيء بسبب معاملته للسجناء مثل الحيوانات. وقد أُرجئت أيضاً الجلسة إلى 28 نوفمبر/تشرين الثاني.

ندعو سموكم إلى الإفراج عن عبد الهادي الخواجة على الفور وبدون أي شرط أو قيد، وإسقاط جميع التهم الجديدة المُوجَّهة إليه. وإلى حين تحقيق ذلك، نحثكم على أن تضمنوا إتاحة الرعاية الصحية الكافية له بدون تأخير أو قيود، وحمایته من التعرُّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

عبد الهادي الخواجة (61 عامًا) هو زوج وأب لأربع بنات وجدُّ لأربعة أحفاد. وشارك في تأسيس كلٍ من مركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان الذي ترأسه أيضًا. وكان الخواجة مُنسّق حماية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجمعية حقوق الإنسان، "فرونت لاين ديفنדרز"، حتى مطلع عام 2011. وشارك قبل ذلك في بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العفو الدولية في عام 2003، وهو عضو أيضًا في الشبكة الاستشارية الدولية لمركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان. ودأب الخواجة على المُناصرة السلمية لحقوق الإنسان، وحاز على العديد من الجوائز الحقوقية، منها جائزة "عالم بلا تعذيب" من المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب "ديغنتي"، التي حصل عليها في أكتوبر/تشرين الأول 2013. وحصل مؤخرًا على جائزة مارتن إنالز المرموقة للمدافعين عن حقوق الإنسان لعام 2022.

وفي 9 أبريل/نيسان 2011، اقتحم أفراد مسلحون ومُلتَمون من قوات الأمن، وصل عددهم إلى 20، منزل أسرة عبد الهادي الخواجة، بغرب المنامة، في منتصف الليل، واعتقلوه. وجرروه على درج المنزل، على الرغم من موافقته على النزول معهم طوعًا بدون أي متاعب. وأبرحوه ضربًا، وتضمن ذلك ركله في رأسه مرات عديدة. وتطلبت حالته بعد اعتقاله إجراء عملية جراحية خطيرة في فكه استغرقت أربع ساعات. وأمضى الخواجة أسبوعًا في مستشفى قوة دفاع البحرين العسكري، وهدده أفراد الأمن خلال وجوده بالمستشفى بالاعتداء الجنسي والإعدام، إلى جانب تهديدات تُخص زوجته وبناته. وظلَّ مُكبَّل اليدين ومعصوب العينين طوال الأسبوع بالكامل. وأورد [تقرير](#) اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق تفاصيل حول حالته، تحديداً الحالة رقم 8 (صفحة 551). ولا يزال الخواجة يُعاني من عدة مضاعفات صحية، نتيجة تعذيبه والإهمال الطبي الذي تعرّض له، بما في ذلك آلامًا شديدة في الظهر وضعف البصر. وتحرم سلطات السجن الخواجة من تلقي العلاج الطبي الكافي، على الرغم من تدهور حالته الصحية. ويحتاج الخواجة بشدة إلى الرعاية الطبية والتأهيل البدني، بما في ذلك إزالة الصفائح المعدنية والمسامير المُستخدَمة لإعادة تثبيت فكه.

وخلال جائحة كوفيد-19، فرضت سلطات السجن في يناير/كانون الثاني 2020 قيودًا وألغت زيارات الأسر إلى جميع السجناء. ثم سُمح لأسرة الخواجة بزيارته مُجددًا في مايو/أيار 2022. وعلى الرغم من السماح بالمكالمات الهاتفية مرة واحدة أسبوعيًا، لم يُسمح إلا بالاتصال بالأشخاص الخمسة أنفسهم في كل مرة. وكان يُسمح للخواجة سابقًا بمكالمة أسرته لمدة تراوحت بين 20 و25 دقيقة في أيام الأحد من كل

أسبوع، إلا أنه كان يُعاقب على نضاله داخل السجن، في أغلب الأحيان، عبر خفض مدة هذه المكالمات. وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أُضرب الخواجة عن الطعام، احتجاجًا على منعه من إجراء مكالمات هاتفية لبناته اللاتي يعشن في الخارج. وأنهى الإضراب بعد ذلك بثلاثة أيام، حينما سمحت السلطات له مُجددًا بهذه المكالمات.

كان عبد الهادي الخواجة من بين 14 ناشطًا مُعارضًا اعتُقلوا بين 17 مارس/آذار و9 أبريل/نيسان 2011 خلال الانتفاضة البحرينية. وزعم كثيرون منهم أنهم تعرّضوا للتعذيب خلال الأيام الأولى القليلة من فترة احتجازهم، عند خضوعهم لاستجواب ضباط من جهاز المخابرات الوطني. ولم يُسمح لأيٍّ من المعتقلين الـ 14 بمقابلة محاميه في أثناء جلسات استجواب جهاز المخابرات، والتي أُجريت فورًا بعد اعتقالهم. وقابل بعضهم محاميهم خلال استجوابهم أمام وكيل النيابة العسكرية قبل محاكمتهم، بينما لم يُسمح لبعضهم الآخر بمقابلة محاميهم إلا أثناء الجلسة الأولى من محاكمتهم في مايو/أيار 2011. وفي 22 يونيو/حزيران، أصدرت محكمة السلامة الوطنية في البحرين، وهي محكمة عسكرية، حكمًا بسجنهم لفترات عقوبة تراوحت بين العامين ومدى الحياة، بعدما أدانتهم بتهم عديدة تضمنت "تشكيل مجموعات إرهابية هدفها قلب النظام الملكي وتغيير الدستور".

وفي 28 سبتمبر/أيلول 2011، أيّدت محكمة استئناف السلامة الوطنية، وهي محكمة استئناف عسكرية، جميع أحكام الإدانة والسجن الصادرة ضد الناشطاء المُعارضين الـ 14، في جلسة لم تستغرق أكثر من بضع دقائق. وفي 30 أبريل/نيسان 2012، أمرت محكمة التمييز في المنامة بمثلهم أمام محكمة مدنية لاستئناف الأحكام. وأيّدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية أحكام إدانتهم وسجنهم في 4 سبتمبر/أيلول 2012، وأكدت محكمة التمييز الحكم النهائي في 6 يناير/كانون الثاني 2013. وحتى الآن، أُفرج عن أربعة منهم.

أُنشئت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، في 29 يونيو/حزيران 2011، بموجب أمر ملكي لإجراء التحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت خلال تظاهرات فبراير/شباط ومارس/آذار، وانتهاكات أخرى وقعت في الأشهر اللاحقة. وصدر [التقرير](#) الكامل للجنة في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، وأعلن ملك البحرين التزام الحكومة بقبول نتائج التقرير وتنفيذ التوصيات الواردة فيه.

وفي الدورة الثالثة والستين للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة التي انعقدت في أبريل/نيسان-مايو/أيار 2012، اعتبر الفريق أن اعتقال الخواجة تعسفي، بحيث جاء على أثر ممارسة حقوقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغتكم الأم

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 19 يناير/كانون الثاني 2023

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عبد الهادي الخواجة (صيغ الذكر)